دراسة المناخ الاستثماري في الدول النامية

د. آيت عكاش سمير

جامعة الجزائر

د فراح رشيد

جامعة البويرة

الملخص:

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية لأي بلد على أوضاعه المختلفة التي تؤثر في جذب و تنشيط الاستثمارات. ولا تتوقف على الأوضاع الحالية فقط و إنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها . و بها تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فتكون نتيجة أو محصلة تفاعل العناصر الجاذبة و الطاردة للاستثمار. لذلك فإن قرار المستثمر الأجنبي و فرص نجاحه مرتبطة بمدى توفر مناخ استثماري ملائم .

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، البيئة الاستثمارية، الاستثمار الاجنبي المباشر، الدول النامية.

Résumé:

Le climat d'investissement d'un pays dépend principalement sur les différentes conditions qui affectent à attirer des investissements .Et ne Dépend pas de la situation actuelle seulement, mais s'étend aux attentes futures concernant. Donc la décision de l'investisseur étranger et les chances de succès sont liés à la disponibilité d'un climat favorable aux investissements .

Mots clés: climat de l'investissement, l'environnement d'investissement, l'investissement direct étranger, les pays en développement.

Summary:

The investment climate of a country depends mainly on the various

obeikan.com

conditions that affect to attract investment. Depends And do not the situation only, but extends to future expectations concerning. Therefore the decision of the foreign investor and the chances of success are related to the availability of a favorable investment climate.
Keywords: investment climate, investment environment, foreign direct investment, developing countries.

المقدمة:

تمثل دراسة المناخ الإستثماري في الدول النامية من القضايا المرتبطة بالإستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول ،باعتباره المحدد الأساسي لتوجيهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة .فمن خلال معرفة مناخ الإستثمار نستنتج عوامل الجذب و الطرد التي من شأنها تشجيع قدوم المستثمر الأجنبي أم لا .لهذا يجب العمل من أجل تحسين مناخ الإستثمار و جعله يستجيب لمتطلبات المستثمر الأجنبي حتى يساهم في بعث النمو والتنمية الإقتصادية في هذه الدول مستفيدين من تجارب بعض الدول في تحسين مناخها الإستثماري.

أولا :الاستثمار الأجنبي المباشر وحصة الدول النامية :

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد ورد لأول مرة مصطلح الاستثمار المباشر في 1930 حيث كان مفهوم الاستثمارات الدولية هو الشائع قبل هذا التاريخ، في حين استمر الخلط بين ما يعرف بالاستثمار المباشر والمحفظي حتى عام 1968 عندما تم التمييز بن المفهومين[1] . فيتمثل الاستثمار المحفظي في «شراء أصول بهدف كسب معدل العائد الذي يعتبر جذابا لمستوى معين من المخاطر، مع عدم وجود حق مكتسب في الرقابة على الهيئة التي تصدر هذه الأصول"[2] . اما المحفظة فهي تعبير يطلق على مجموع ما يملكه المستثمر من أصول بشرط أن يكون الهدف من هذا الامتلاك هو تنمية القيمة السوقية لها ومنه تحقيق أكبر عائد، لذلك فإن أي محفظة استثمارية يجب أن تجمع ما بين أصلين على الأقل أهمها: السندات الحكومية، السندات التي تصدرها الشركات، أسهم الشركات بنسب لا تخول للمستثمرين حق الرقابة على من أصدرها.

اما الاستثمار المباشر على خلاف الاستثمار غير المباشر « ينطوي على اكتساب حق في الرقابة على المؤسسات، وتتضمن الحالة النمطية للاستثمار المباشر مؤسسة وطنية تمتلك أسهم عادية في شركة

1 - ثريا علي حسين الورفلي « محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الدروس المستفادة « ، أوراق عمل مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية العظمى، 29 أفريل 2006 ، ص3.

2 - جون هدسون ومارك هدندر « العلاقات الاقتصادية الدولية « ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص339.

أجنبية تكفي إعطاء المؤسسة الوطنية حق التحكم في هذه المؤسسة. وبهذا تصبح المؤسسة الوطنية الشركة الأم والمؤسسة الأجنبية الشركة التابعة، فإن رغبت المؤسسة الوطنية السيطرة التامة على المؤسسة الأجنبية فيجب عليها أن تصبح مالكة لكل أسهم الشركة التابعة»[1].

فضلا عن هذا فإن هناك تعاريف دولية اخرى له من خلال المنظمات الاقتصادية التالية:

- جاء في التعريف الرسمي لصندوق النقد الدولي « FMI» حسب المختصر Manuel لميزان مدفوعات الصندوق وفق الطبعة الخامسة لسنة 1993 على " أنه يجري قصد الحصول على فائدة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطاتها داخل حدود اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، هدف هذا الاخير هو القيام بسلطة فعلية على تسيير المؤسسة"[2].
- واستنادا إلى تعريف المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية « OCDE» فإن « الاستثمار الأجنبي المباشر هو لغرض تأسيس علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مؤسسة، مثل الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة تأثير فعال على إدارتها سواء في بلد معين من قبل غير المقيمين أو في الخارج من قبل المقيمين بواسطة:
- خلق او توسيع مؤسسة أو فرع أو اكتساب الملكية الكاملة لمؤسسة موجودة.
- المشاركة في مؤسسة جديدة أو في مؤسسة قائمة.
- قروض لمدة 5 سنوت أو أكثر[3].
- كما تعرفه المنظمة العالمية للتجارة « OMC" على أنه " استثمار يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته"[4].
- أما الأمم المتحدة فتعرفه من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « CNUCED " على « أنه ذلك الاستثمار الذي يضفي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها « [5]

ومنه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية ، وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة[6](*) أو الفرع [7](**).

1- نفس المرجع السابق.

2 -Pierre Jacquemot - La firme multinationale in introduction économique ", éd économica, paris, 1990 ,p11.

3 - مصطفى صالح القريشي» المالية الدولية» ، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 ، ص154.

4 - محمد مسعود خليفة الثعيلب و خالد أحمد كاجيجي « الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد» ، أوراق عمل مقدمة في مؤتمر التمويل الخارجي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006، ص4.

5 - حسين عبد المطلب الأسرج « استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر» ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213 أغسطس 2005، ص9.

4- (*) الشركة التابعة: هي شركة تمتلك أكثر من نصف رأسمالها شركة أخرى تسمى الشركة الأم، ويتمتع بشخصية معنوية مستقلة ولكنها مع ذلك تخضع للشركة الأم، حيث يشغل ممثلوها في مجلس إدارة شركة التابعة أغلبية مقاعد المجلس.

7(**) الفرع: هو مؤسسة تجارية أنشأها مشروع أو شركة وتتمتع ببعض الاستقلالية بالنسبة للشركة التي أنشأته دون أن ينفصل

والجدير بالذكر فإنه من خلال التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر نجد انها تتفق حول مفهومين أساسيين هما: « الملكية والمراقبة»[1] ، إذ تمثل الملكية: نسبة الأسهم التي يستحوذ عليها غير المقيمين. أما المراقبة: فهي نسبة الملكية الضرورية حتى يعتبر هذا الاستثمار استثمارا مباشرا، حيث تمثل هذه النسبة عتبة الملكية الدنيا 10% المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي نادى بتبنيها صندوق النقد الدولي كحد أدنى، فيكون الاستثمار مباشرا إذ امتلك المستثمر الأجنبي في المؤسسة المستثمرة أكبر من عتبة الملكية والتي تتراوح ما بين 10 و 100%.

تطور نصيب الدول النامية من الاستثمار الاجنبي المباشر

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى الدول النامية تغيرات سواء من ناحية الحجم أو من ناحية التوزيع، خاصة في العقد الاخير كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق للفترة (2000-2010)

المناطق / الاقتصاديات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمليارات الدولارات الامريكية										
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	1410	832	618	558	711	913	1462	1971	1744	1185	1243
الاقتصاديات المتقدمة	1134	599	441	358	396	543	978	1307	965	603	602
الاقتصاديات النامية	267	221	164	175	275	334	429	573	658	510	573
إفريقيا	10	20	13	18	17	31	46	63	73	60	55
أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	110	89	54	46	100	104	98	170	207	141	159
آسيا و اوقيانيا	148	112	96	110	157	200	285	340	378	309	359
جنوب شرق أوروبا و كومنولث الدول المستقلة	10	11	13	24	40	40	55	91	121	72	68
الاقتصاديات المتقدمة(%)	80.4	72.0	71.4	64.3	55.7	59.7	66.9	66.3	55.3	50.9	48.4
الاقتصاديات النامية (%)	18.9	26.6	26.5	31.4	38.7	36.5	29.3	29.0	37.8	43.0	46.1
الاقتصاديات الانتقالية(%)	0.6	1.4	2.1	4.3	5.6	4.3	3.8	4.7	6.9	6.1	5.5

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى معطيات:

- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية "تقرير الاستثمار العالمي 2006: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية"، استعراض عام، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف ، 2006 ، ص 2.
- - UNCTAD " World investment report 2011", united nation, New York and Geneva ,2011 pp187-190

عنها من الناحية القانونية.

1- les éditions d'organisation , Paris ,1987 ,p10. ,«Le monde des multinationales» , - Bernard Bonin

ثانيا : الملامح الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية :

شهدت العقود الأخيرة تغيرات جذرية في أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر و في كيفية توزيعه بين الدول و القطاعات التي إستهدفها و إن معرفة هذه التغيرات قد تساعد على توجهات الإستثمار الأجنبي المباشر في الماضي و الحاضر، و فيما يلي نذكر أهم الملامح:

- التزايد المستمر للتدفقات الإستثمارية المباشرة من وإلى الدول النامية و إتساع نطاق هذا التدفق جغرافيا و قطاعيا .
- تغير أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر، ففي الوقت الذي تركزت فيه الإستثمارات قبل الحرب العالمية الثانية في الموارد الطبيعية و البنية التحتية أصبح الإستثمار في الصناعة التحويلية السمة الرئيسية للإستثمار الأجنبي المباشر في فترة ما بعد الحرب .أما اليوم فإن الخدمات هي المجال الأهم بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر.
- تغير تدابير و إجراءات الملكية المشتركة (اجنبية/المحلية) فقد كانت صيغة المشاريع المشتركة هي السائدة في الدول النامية لفترة طويلة من الزمن.
- و في حقيقة الأمر, فإن الدخول في مشاريع مشتركة كان هو الأسلوب الوحيد في كثير من الدول للسماح للإستثمار الأجنبي بالدخول إليها . وقد إتخذ هذا التوجه منحى معاكسا عندما أخذت الكثير من الدول في تحرير قوانينها و أنظمتها الإستثمارية نتيجة للمنافسة الحادة لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية مما أدى بها للسماح للأجانب بالتملك الكامل في معظم القطاعات .
- تنامي عمليات الإندماج والتملك التي أصبحت أكثر أهمية من صيغ المشروعات الجديدة .
- تأثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالعلاقات التاريخية و الجغرافية ،و من الملاحظ أن الدول التي تحتفظ بعلاقات تاريخية فيما بينها شهدت ترسيخ العلاقات الإستثمارية أيضا مثل علاقة فرنسا بدول شمال و غرب إفريقيا .
- هيمنة عدد من الدول على الإستثمار في مجموعة من القطاعات الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر على سبيل المثال هيمنة الشركات الأمريكية على قطاعات النفط و الصناعات الكيمياوية والإلكترونية و صناعة السيارات ، و هيمنة الشركات البريطانية على قطاعات الصناعات الغذائية و الدوائية

و الخدمات. و في الوقت الذي تكتسب فيه الشركات الإيطالية أهمية خاصة في الإستثمارات الأجنبية المتجهة لقطاعات الألبسة و السياحة .من جانب أخر تعتبر اليابان مصدرا مهما للإستثمارات الأجنبية في قطاعي الإلكترونيات و صناعة السيارات . فيما تعتبر كوريا الجنوبية مصدرا جيدا للإستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات البناء و التشييد و الإلكترونيات . ولكن هذه الدول ليست مصادر الإستثمار الوحيدة في هذه القطاعات كما أن تلك القطاعات ليست هي الوحيدة المستهدفة من قبل تلك الدول.

- تغير نمط تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بتأثير تنامي عولمة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات إذ قامت هذه الأخيرة سعيا منها لزيادة كفاءة عملياتها حول العالم بتجزئة مراحل الإنتاج إلى متطلبات عمليات صغيرة ومن المعلوم أن الشركات تحصل على مدخلات الإنتاج من مختلف المصادر في شتى أنحاء العالم و تقوم بتجميع منتجاتها في موقع أخر, و من ثم تقوم بتصديرها إلى مختلف مناطق العالم .

و مما لا شك فيه أن الإستثمار الأجنبي المباشر سيظل يتطور و بصورة أسرع و بتنافس أشد و أكثر حدة عما كان عليه في الماضي. و ذلك أن المناخ الإستثماري في الدول النامية آخذ في التغيير بتحديث قوانينها الإستثمارية وتفعيل تشريعاتها المالية و التسارع إلى إبرام اتفاقيات دولية لتعزيز جاذبيتها كمواقع مضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا : المناخ الإستثماري في الدول النامية :

نعني بمناخ الإستثمار»مجمل الأوضاع والظروف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و القانونية التي تؤثر على حركة رأس المال»(1)، ويعرف أيضا « بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية , وتشمل هذه الأوضاع الظروف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الأمنية كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات الإدارية «(2).

فيتضح مما سبق أ ن مناخ الإستثمار يعتمد على الأوضاع المختلفة ،الحالية و المستقبلية المتوقع بها . و التي تأثر على قرار المستثمر الأجنبي المرتبط بنتيجة أو محصلة تفاعل العناصر الجاذبة و الطاردة للإستثمار.

عوامل طرد الإستثمار الأجنبي المباشر:

عوامل الطرد من الناحية الإقتصادية تتمثل في السياسات الإقتصادية الكلية و مدى تحقيقها للإستقرار الإقتصادي, الإطار القانوني و التنظيمي الحاكم للإستثمار, البنية الأساسية المادية و المعلوماتية , مستوى الإستثمار البشري و أنشطة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي .و لا تقف عوامل الطرد عند حدود العوامل الإقتصادية و لكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية و الاجتماعية السائدة و ما توفره من إستقرار أمام المستثمرين و على العموم فإن أهم هذه المحددات نجد ما يلي : [(2)]

- عدم الإستقرار الإقتصادي الكلي : يؤدي عدم إستقرار الإقتصاد الكلي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة حيث يعتمد جذب المزيد من الإستثمارات على مدى إستقرار متغيرات الإقتصاد الكلي و من بينها سعر الفائدة ,سعر الصرف,ووضوح و إستقرار السياسات النقدية و المالية و تراجع مستوى البطالة و التضخم.

1 المنظمة العربية للتنمية الإدارية «التمويل الخارجي المباشر» ،القاهرة ،الشارقة ،2006 ،ص5.

-2 اميرة حسب الله محمد «محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة تركيا كوريا الجنوبية ، مصر»، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2004 /2005، ص24.

2 - مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار» تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار» ، مجلس الوزراء ،جمهورية مصر العربية اكتوبر 2004، ص ص6,5.

- تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال : حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد إنتقال رؤوس الأموال و أرباح الشركات للخارج إلى إحجام المستثمرين و خاصة الأجانب عن الإستثمار في تلك الدول.
- إنخفاض كفاءة البنية الأساسية :حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الإستثمار (مثل أسعار الخدمات و التوزيع) و من ثم على العائد المتوقع من الإستثمار .
- عدم و ضوح الهيكل الضريبي : مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له , بالإضافة إلى إرتفاع أسعار ضريبة الشركات .
- إنخفاض كفاءة العمالة : حيث يمثل إنخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الإستثمار و هو ما يفسر أسباب عدم قدرة الدول الأكثر فقرا – و هي تلك الدول التي تفتقر إلى مستويات التعليم والتدريب الملائمة -على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ,وذلك على الرغم من إنخفاض مستويات الأجور بتلك الدول.
- عدم الإنفتاح الإقتصادي : بما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج و السلع الإستثمارية المستخدمة في الإستثمار و كذلك إنخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الإستثمارية الجديدة, والتي لا تنشأ نتيجة إنخفاض الطاقة الإنتاجية . و إنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول .
- تعددية التشريعات المنظمة للإستثمار بما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية و الوضوح أما المستثمرين بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية و تلك التي تنظم المنافسة و تمنع
- الإحتكار .
- تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر بالإضافة إلى وجود الفساد الذي يزيد من تكاليف الإستثمار.
- عدم توافر المعلومات عن فرص و حوافز الإستثمار في العديد من الدول.
- عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الإستثمار مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها
- وضع قيود على الإستثمار الأجنبي و ذلك بقصر بعض الإستثمارات على المواطنين فقط أي فتح بعض المجالات للمستثمرين المحليين و بالتالي تحديد قوائم القطاعات المحظورة على الأجانب للإستثمار فيها. ويوجد هناك أنواع أخرى من القيود على المستثمر الأجنبي كـ:[1]

تحديد الحصة الأدنى المسموح للمستثمر الأجنبي إمتلاكها في المشروع.

1 -[1]هيل عجمي جميل» الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص في الدول النامية :الحجم الاتجاه و المستقبل»، دراسات استراتيجية تصدر عن مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،الطبعة الاولى ، رقم 32، 1999 ، ص41.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار «تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية و ما يقابلها في بعض دول العالم» ، 2002 ، ص17.

تحديد نسبة معينة من الإنتاج لغرض التصدير.

إستخدام الموارد المادية الوطنية .

تحديد نسب الإستيراد المسموح بها .

تحديد حجم القروض المحلية التي يسمح للمستثمر الأجنبي الحصول عليها من السوق الوطنية .

كما لا تمنح تراخيص الإستثمار إلا للمستثمرين الذين يطبقون تدابير مناسبة للحد من الآثار السلبية السيئة لمشاريعهم على البيئة أي المحافظة على البيئة و يشترط ملائمة المشروع الإستثماري و مراعاته و تماشيه مع ظروف حماية البيئة و عدم الإضرار بها [1] .

هذا بالاضافة الى تعقد الإجراءات الإدارية التي تتبعها الشركات الأجنبية من أجل الحصول على ترخيص الإستثمار أو في أجال الرد على طلباتها ،وتحرص بعض الدول على ضرورة الإعتماد المسبق للإستثماروالحصول على شهادة به من الأجهزة المختصة في بعض الأحيان قبل تنفيذه .

وكما هو معلوم فإن كفاءة الإطار المؤسسي للإستثمار الأجنبي المباشر تقل كلما ازداد عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات و لتسوية المنازعات الى جانب مشكلة التمويل و التسهيلات الائتمانية التي تعاني منها معظم الدول النامية.

عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل هذه العوامل في الظروف التي توفرها الدول النامية من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها و التي لا يمكن في حال عدم توفرها إنتظار قدوم المستثمرين . وفي هذا الصدد نذكر ما يلي [2]:

- توفر الاستقرار السياسي و الإقتصادي : فتوفر إستقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الإستغناء عنه و يتوقف عليه الإستثمار ,فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للإستثمار كبيرة فلا يمكن الإستثمار في ظل غياب الإستقرار السياسي ,و يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الإستقرار السياسي . حتى و إن كان من الصعب الفصل بينهما .و يتمثل الاستقرار الإقتصادي في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي و توفير الفرص الملائمة لنجاح الإستثمار.
- حجم السوق و مدى نموه : إن ما يدفع الشركات للإستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور و نمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة و توسعا في أسواقها و التي توفر فرصا جديدة للإستثمار .أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير كشرط أساسي لكن يجب أن يكون حجم السوق ديناميكيا وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق أسيا .
- توفر الموارد البشرية المؤهلة : تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية و بالتالي فان توفر عرض عمل منخفض التكلفة و بتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا

2- ناجي بن حسين ّتقييم مناخ الاستثمار الاجنبى في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ،السنة الثالثةً ،العدد24 ، سبتمبر 2005.

جذابا للإستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة كهونغ كونغ. فحاليا البحث عن تدنيه التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد توجهات الإستثمار .

- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة :إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين, حيث أن توفر هذه الشبكة المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج و التملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا كما أن خوصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب .
- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال (الهاتف .الإنترنيت...) و المواصلات (برية .بحرية ....) : ان طبيعة الشركات الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم و الجيد بين كل فروعها.
- منح الحوافز: إن تقديم الحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح شرطا أساسيا أو بديهيا، أكثر منها عاملا مشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر إليها ومنها ما يلي: (1)

* **حوافز ضريبية:** موجهة من أجل تخفيض العبئ الضريبي العام للمستثمر الأجنبي وتدخل ضمنها الإعفاءات الدائمة من الضريبة أو تقديم معدلات تمييزية في الضرائب، والإعفاءات في مجال حقوق الاستيراد على المواد الأولية والمدخلات الوسيطية وسلع التجهيز، أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية. كما يمكن أن تكون في شكل قرض ضريبي أي عند استحقاق موعد دفع الضريبة من طرف المستثمر الأجنبي ونظرا لعجزه عن الدفع، فإن مصلحة الضرائب تقوم بمنحه آجال في انتظار توفر السيولة.

إذ يمكن كذلك أن تكون في شكل إجازات ضريبية أو بما يسمى بالإعفاء المؤقت بحيث يتم إعفاء أرباح المشروعات الأجنبية من الضرائب لعدد من السنوات خاصة في بداية حياة المشروع، وبالتالي فإن المستثمر الأجنبي يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب، وتختلف المدة من دولة لأخرى وهي تتراوح ما بين 2 إلى 5 سنوات في ماليزيا، نيجيريا، ساحل العاج وسيراليون وتتراوح ما بين 5 إلى 15 سنة في مصر والكونغو وهناك من يحدد سقفا للأرباح التي يسرى عليها الإعفاء الضريبي خلال فترة الإعفاء منها السنغال، العراق، السودان، الهند ... إلخ وبحدود متفاوتة.

وأيضا هناك من يحدد سقف للرأس المال المستثمر حتى يكون هناك إعفاء ضريبي مثل ما هو في سلوفاكيا التي حددته بـ أكثر من 75% حتى تستفيد الشركة الأجنبية من إعفاء كلي لمدة 5 سنوات بمعنى أن الشركة الأجنبية لا تتحصل على هذا الامتياز إلا إذا كانت لها حصة في رأسمال الشركة المنشأة تتجاوز 75%.

1-فرحي كريمة" «اهمية الاستثمارالاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس» , رسالة ماجيستير ,جامعة الجزائر 2001 ,ص ص135,134

* **حوافز مالية** : بمعنى التوفير المباشر لرأس المال بالنسبة للمستثمر الأجنبي من طرف حكومة الدولة المضيفة مثلا في شكل منح الاستثمار او قروض بمعدلات مفضلة, مساعدات أو إعانات مالية, ضمانات القرض ، كما تترك للمستثمر حرية تحويل نصيبه من الإرباح الصافية المحققة إن أراد أو متى أراد إعادة استثمارها بزيادة رأس المال المشروع او بإنشاء مشروع جديد.

* **حوافز غير مباشرة** : موجهة لزيادة مرودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق العديد من الوسائل غير المباشرة مثلا: يمكن للحكومة أن توفر الأرض و بعض الهياكل القاعدية و بأسعار معقولة اقل من تلك في السوق ، كما يمكن تقديم مباني صناعية بأسعار منخفضة و غيرها من الحوافز التي تقدمها هذه الدول .

رابعا : سياسات تحسين المناخ الاستثماري:

في ضوء ما تم عرضه من ملامح أساسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ، بالإضافة إلى المحددات التي تؤثر على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر هذا ما يجعل الدول النامية تسعى اليوم إلى تحقيق أقوى أداء لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال صياغة السياسات التي تساعد على جذب المزيد من هذا النوع من الاستثمار المتمثلة في سياسات تحسين المناخ الاستثماري بها و هي كدروس مستفادة من بعض التجارب الدولية (نامية كانت أو متقدمة) الناجعة في استقطاب هذه الاستثمارات المباشرة .

و من هذه السياسات المقترحة نجد:[1]

السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية و المالية : أشارت تجارب بعض الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي و كذلك ترشيد استخدام الإعفاءات و الحوافز الضريبية ، وكذلك ضرورة ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل و التحديث التكنولوجي وتنمية الإطارات البشرية و الصادرات و فيما يلي عرض لأبرز الحوافز الضريبية و المالية :

- وضوح النظام الضريبي : يعد وضوح النظام الضريبي و كذلك ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية و ربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية للدولة من العوامل الحيوية لجذب المزيد من الاستثمارات.
- منح البحث و التطوير: إنشاء صندوق لرعاية و تمويل مشروعات البحث والتطوير بحيث تكون مهمته تقديم منح لتطوير المنتجات القائمة و الجديدة، و تقوم الشركات برد المنح من خلال الرسوم التي تفرض على مبيعات المنتجات الجديدة .
- منح التوظيف : و تعني تقديم منح نقدية للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة و التوسع في الاستثمارات القائمة .

1 - مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار , مرجع سبق ذكره, ص ص14,9

- علاوات الاستثمار : تقدم هذه المنح بصفة خاصة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تكون هذه المشروعات في مرحلة توسع في الطاقات الإنتاجية و أن تمتلك كذلك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة .
- منح التأسيس : تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من إجمالي أجور العمال المقترح عملهم بالمشروع .
- منح التنمية : تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة, و يشترط أيضا أن تكون الشركة الحاصلة على الدعم قادرة على تحقيق الأرباح في المستقبل ، و يتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع و نوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه .
- منح النقل : تحصل المشروعات الصغيرة على منح النقل لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة .
- توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة : دعم المستثمرين و تشجيعهم في بداية النشاط عن طريق منحهم الأراضي مجانا في بعض المناطق المستهدف الاستثمار فيها من اجل ترقيتها تبعا لخريطة التنمية الاقتصادية.

سياسات تحسين النظم الإدارية و الأطر المؤسسية:

ومن بين الإجراءات التي تعتمدها الدول لتحسين الأطر الإدارية و المؤسسية ما يلي:

- تقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين من اجل تسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يساهم في توفير الوقت و انخفاض تكلفة الاستثمار.
- التقييم الدوري لجودة و كفاءة الإطار المؤسسي و الإداري الخاص بالاستثمار ومن ثم الآليات المناسبة لتطوير هذا الإطار .
- إنشاء مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار, و تهدف هذه المراكز إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية مثلما قامت به وكالة ترويج الاستثمار و التجارة في كوريا عام 1999 بإنشاء" مكتب مفوضي الاستثمار ".
- و عندما يتم إبلاغ المكتب عن احد الشكاوي فانه يقوم بالاتصال فورا بالهيئة ذات الصلة
- و لقد تم منح المكتب كامل السلطات لكي يطلب المعاونة من الجهات الحكومية المختصة و التي بدورها يجب أن تعالج المشكلة دون أي تأخير و تقدم خطة عاجلة لحلها في مدى زمني لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم مكتب مفوضي الاستثمار بهذه الشكوى للجهة المعنية .
- إنشاء مؤسسات لضمان الاستثمارات, تقوم بمتابعة الأنشطة الاستثمارية مما يخلق نوعا من الأمان لدى المستثمرين.

- إنشاء نظام موحد للموافقة على مقترحات الاستثمار, مما يساهم في سهولة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس المشروعات .
- تقديم المشورة و المساعدة للمستثمرين من خلال إنشاء مؤسسات بحثية داعمة للاستثمار تقوم بإصدار نشرات دورية للاستثمارات المقترحة و دراسات جدوى مبدئية للمشروعات المستهدف قيامها في إطار خطط التنمية الاقتصادية, إلى جانب مجالات الاستثمار ذات المعدلات الربحية المرتفعة.
- الربط بين الشركات ومراكز البحث و التطوير بهدف تطوير القدرات التكنولوجية لهذه الشركات.

3- السياسات المتعلقة بالاقتصاد الخارجي : ومن بين السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار ما يلي :

- تبني سياسات التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة و خلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها, و بالتالي ارتفاع معدلات الربحية .
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة ، و توقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية ، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية و عولمة الإنتاج ، و الأسواق و حرية حركة رؤوس الأموال العالمية .
- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب ، و تعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين و مزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني.
- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار و تقديم الخدمات الاستثمارية .

4- سياسات تحسين الأطر التشريعية :

و يتضمن تحسين الأطر التشريعية :

- تفعيل قوانين منع الاحتكار و دعم المنافسة .
- سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين
- إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين ، وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي أمام المستثمرين, الأمر الذي يؤدي إلى تيسير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار
- و بالتالي دعم الاتجاهات الاستثمارية.
- وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري, الأمر الذي يخفض من قيم التكاليف التي يتحملها المستثمرين عند إقامة الاستثمار.

5- سياسات أخرى :

بالإضافة إلى مجموعة السياسات السابقة هناك سياسات أخرى تساهم في تحسين مناخ الاستثمار,من بينها :

- عقد برامج تدريبية للعمالة: وذلك بهدف الارتقاء بمستوى كفاءة العمالة، خاصة في المجالات التي تشهد تطورا تكنولوجيا سريعا، الأمر الذي يساهم في تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات، خاصة في ظل تزامن ارتفاع مهارات العمالة و انخفاض تكلفة التشغيل
- ترويج الاستثمار: يرتكز ترويج الاستثمار على أهم النقاط التالية:
- تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات محل الاستثمار و تقديم الخدمات الاستشارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و كذلك جهاز الخدمات الاستشارية للاستثمار الاجنبى التابعة لمؤسسة التمويل الدولية و البنك الدولي بالإضافة إلى إنشاء مكاتب ترويج الاستثمارات, وذلك من خلال مكاتب التمثيل التجاري في مختلف دول العالم [1].
- إنشاء الموقع الالكتروني الذي يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات و كذلك الجهات التي يجب التعامل معها ,على أن يتم تحديثه دوريا .وإنشاء سجل الكتروني يحوي بيانات جميع الشركات العاملة في الدولة ، و تلتزم الشركات الراغبة في إقامة أعمال لها أو تعديل نشاطها بالتسجيل فيه ليسهل عمليات الاتصال بين المستثمرين داخل الدولة [2].
- تقديم المزيد من الضمانات: يكون من خلال: 3

الاستمرار في توقيع اتفاقيات ثنائية و متعددة مع الدول الأخرى بخصوص حماية وضمان الاستثمارات.

زيادة سقف التامين مع المؤسسة العربية لضمان و حماية الاستثمار.

عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف تدفق الاستثمارات منها وإتاحة الحرية أمام المستثمرين الأجانب اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة فشل تسوية المنازعات كما يمكن العمل على الانضمام لعضوية المركز الدولي لتسوية المنازعات (ICSID) ، وذلك بهدف منح المستثمرين مزيد من الثقة [4].

1- ثريا علي حسين الورفلي، مرجع سبق ذكره,ص25.

2- مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار « تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار», مرجع سبق ذكره , ص12

3 - ثريا علي حسين الورفلي، مرجع سبق ذكره, ص27

4 - مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار «تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار» , مرجع سبق ذكره, ص13

الخاتمة :

على ضوء سياسات تحسين المناخ الاستثماري للدول النامية نستخرج التوصيات التالية :

- مراجعة أنظمة الحوافز , خاصة تلك المتعلقة بالإعفاءات الضريبية التي تمثل نسبا معينة و ثابتة تسري على كل المشاريع الاستثمارية دون أدنى تمييز سواء من حيث الإنتاج أو التصديرأو القطاع ، وبالتالي عدم التركيز على الحوافز التي تمنحها أي دولة من الدول .
- الاهتمام بدور مؤسسات الترويج في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر و أن يكون العاملون فيها على قدر عالي من الكفاءة لتوضيح فرص الاستثمار.
- ضرورة دراسة الآثار الممكنة للاستثمار الاجنبي المباشر حتى تسعى إلى تنمية القطاعات المحورية لجذب الاستثمار و هل يستجيب هذا القطاع و الأولويات التنموية داخل البلد .
- يعتبر دعم الاستقرار السياسي مطلب مهما و حيويا لترسيخ مناخ آمن للاستثمارات. فالمؤشرات السياسية تلعب دورا مهما في رسم المناخ الاقتصادي بشكل عام و الاستثماري بشكل خاص .
- ضرورة وضع قوائم توضح ترتيب الأولويات للمجالات الاستثمارية التي يحتاج اليها الاقتصاد و هو ما يتضمن تحديد الأهمية النسبية للمشروعات المختلفة و تركيز الجهود الجاذبة للاستثمار الأجنبي.
- ضرورة وضوح الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار أمام المستثمرين ، مما يساهم في خلق نوع من الأمن لدى المستثمرين المرتقبين ، وضمان العدالة في المنازعات المتعلقة بالاستثمار .

قائمة المراجع

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار «تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية و ما يقابلها في بعض دول العالم»، 2002.
2. المنظمة العربية للتنمية الإدارية «التمويل الخارجي المباشر»، القاهرة ،الشارقة،2006
3. اميرة حسب الله محمد «محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية:دراسة مقارنة،تركيا،كوريا الجنوبية ،مصر» الدار الجامعية، الاسكندرية،2005/2004
4. ثريا علي حسين الورفلي « محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الدروس المستفادة»، أوراق عمل مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية العظمى، 29 أفريل 2006.
5. جون هدسون ومارك هدندر « العلاقات الاقتصادية الدولية « ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
6. حسين عبد المطلب الأسرج « استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر» ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213، أغسطس 2005.
7. فرحي كريمة «اهمية الاستثمارالاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائرو تونس» ، رسالة ماجيستير ،جامعة الجزائر، 2001.

8. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية « تقرير الاستثمار العالمي 2006: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية «، استعراض عام ، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف 2006.
9. محمد مسعود خليفة الثعيلب و خالد أحمد كاجيجي « الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد» ، أوراق عمل مقدمة في مؤتمر التمويل الخارجي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2006.
10. مصطفى صالح القريشي» المالية الدولية» ، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2008.
11. مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار «تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار»، مجلس الوزراء جمهورية مصر العربية، أكتوبر 2004.
12. ناجي بن حسين ًتقييم مناخ الاستثمار الاجنبى في الجزائر»، مجلة العلوم الانسانية ،السنة الثالثةً العدد24 ، سبتمبر 2005.
13. هيل عجمي جميل «الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص في الـدول النامية : الحـجم, الاتجاه و المستقبل» دراسات استراتيجية تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الاولى رقم 32، 1999.
14. , les éditions d'organisation Bernard Bonin Le monde des multinationales1- Paris ,1987.
15. -Pierre Jacquemot La firme multinationale introduction économique, éd économica, paris, 1990 .
16. - UNCTAD World investment report 2011, united nation, New York and Geneva ,2011.

openkan.com